الملخصات العربية للمقالات

من تخاف من كتابة السيرة الذاتية
حول كتابة السيرة الذاتية للنساء في العالم العربي
فدوى طوقان وهيفاء البيطار

شارون شطريت – ساسون

في القرن العشرين، إلى جانب التطور الذي طرأ على الكتابة النسويّة في العالم بشكل عام، بدأت تُنْشر سير ذاتية من تأليف نساء عربيات. هذا، بالاضافة الى أمور أخرى بتأثير تغيرات سياسية، اقتصادية واجتماعية طرأت في بداية القرن العشرين على العالم العربي، وأثرت على مكانة النساء وعلى تصورهن الذاتي، وبتأثير توجهات نصيرات المرأة في الغرب. إنّ للكتابة النسوية مميزات خاصة، لكنها غير منفصلة عن الجدل الاجتماعي – الثقافي – السياسي في الوسط الذي تُكتب فيه. دمج مضامين من الحياة الخاصة في النص أو في السيرة الذاتية بشكل غير مباشر في الرواية أو أي لون أدبي آخر يمكن أن يسهل على المؤلفة قضية البَوْح عن حياتها الخاصة والعرض بصورة صادقة للصراع بين الحيز الجماهيري والحيز الشخصي – النسوي. رواية ذات طابع السيرة الذاتية أو رواية السيرة الذاتية، تُمَكّن القارئ من ان يجد أوجه التشابه بين حياة الكاتب والأحداث التي مرت بها الشخصية في الرواية، بخلاف السيرة الذاتية التي تعرض قصة حياة كاملة، الرواية الذاتية تكشف تفاصيل محدودة فقط، أو بعض المراحل من حياة الكاتب. حياة الكاتب يمكن ان يكون لها أثر كبير على العمل الأدبي ومضامينه، وهكذا تعكس عوامل ثقافية – سياسية واجتماعية.

الشاعرة الفلسطينية فدوى طوقان، والأديبة السورية هيفاء البيطار تعبران عن صوتين للنساء اللواتي يزاضلن من أجل تحقيق الذات. طوقان ترى في التحرر النسوي جزء لا يتجزأ من التحرر الوطني ومن بناء أمّة صالحة. لذلك تؤكد في رواياتها على الجانب الوطني وتربط بين النضال النسوي الشخصي وبين النضال الوطني. بيطار تعارض اضطهاد النساء من خلال البوّح بمشاعرها الصعبة والمكبوتة. مادة روايتها مستوحاة من قصة طلاقها، وقد نجحت في اشراك جمهور قرائها بطلاقها من خلال تعريفها لعملها الأدبي كرواية. كل واحدة منهما حاولت أن تؤثر على الأجندة النسوية في العالم العربي بطريقتها الخاصة، ولذلك كل واحدة منهما تعبر بأسلوب مختلف في صياغة السيرة الذاتية وتعرض آلية تساعد في التعامل مع املاءات المجتمع الأبوي.

'إجلاء – تعويض' قرية السمرة 1948-1951:
قضية في علاقة دولة اسرائيل مع طائفة البهائيين

شاي روزين

العلاقة بين دولة اسرائيل والطائفة البهائية في اسرائيل وال"مركز البهائي العالمي" (Baha'i World Centre), مركز القيادة العالمية للديانة البهائية ومركزها في حيفا) هي قضية مثيرة للاهتمام في علاقة السلطة مع طائفة دينية صغيرة خاضعة لحكمه. هذه العلاقة تتجلى، في عدة أمور منها، في مسألة ملكية الأراضي ذات أهمية استراتيجية واستيطانية.

في هذا المقال نستعرض الوسائل التي اتخذتها دولة اسرائيل من أجل امتلاك الأرض التي كانت ملكا لأبناء الطائفة البهائية في قرية السمرة في غور الأردن بعد حرب الاستقلال.

بخلاف القرى العربية الأخرى داخل اسرائيل، أراضي قرية السمرة كانت تحت ملكية أبناء الطائفة البهائية. هذه الطائفة رفعت شعار التآخي الديني، وعارضت الصراعات الوطنية ووقفت محايدةً إزاء الحرب، ولذلك شكلت حالة خاصة اتجاه السلطات الاسرائيلية. لذلك فضلت دولة اسرائيل ان تشتري الأرض من اصحابها بالمال وتعويض ملتزمي الأرض الذين سكنوا فيها. بالرغم من ذلك تعاملت الدولة بقسوة مع سكان القرية الذين رفضوا إخلائها مقابل تعويض مالي.

المقال يبحث تسلسل أحداث ومراحل انتقال اراضي قرية السمرة من ملكية أبناء الطائفة البهائية الى ملكية دولة اسرائيل، والفوارق بين موقف السلطة الاسرائيلية لأصحاب الارض البهائيين وبين موقفها من ملتزمي الارض العرب في القرية، على خلفية العلاقة بين دولة اسرائيل وسوريا والصراع على الاراضي منزوعة السلاح.

البحث يعتمد على عدة مصادر أولية الموجودة في أرشيف دولة اسرائيل (اد"م)، الارشيف الصهيوني المركزي (اص"م)، اراشيف مستوطنات، مثل ارشيف "عين جيف"، واراشيف شخصية، مثل ارشيف الدكتور يرح فارن من كيبوتس هاون، وارشيف ايني عبادي من مجموعة مستوطنات دقنيا.

استيطان البهائيين في دولة اسرائيل وعلاقة الطائفة البهائية مع السلطات المحلية الاسرائيلية لم تبحث حتى اليوم، لذلك هذا المقال هو نتيجة بحث طلائعي في هذه المجالات.

زوج, زوجة وابنان :
سياسة تنظيم الأسرة في تونس وايران

ايتمار دوفينسكي

في منتصف سنوات الستين من القرن العشرين معدل عدد أفراد الأسرة في تونس وايران سبعة. هذا الواقع أدى الى كثافة سكانية وإلى مشاكل اقتصادية على المدى القريب والبعيد. لقد كان واضحا لقادة تونس وايران أن مدى تطور الدولة مرتبط بمدى كثافة السكان، لذلك بدأ رئيسا الدولتين بتطبيق "سياسة تنظيم الأسرة" بهدف تقليص نسبة الولادة. في إطار هذه السياسة قدموا لمواطني تونس وايران خدمات طبية، تربوية واجتماعية، كما منحوا محفزات للمشتركين في برنامج تنظيم الولادة في المدن والقرى. وبالفعل، السياسة التي انتهجتها قادة تونس وايران على مدى خمسة العقود الاخيرة نجحت في تقليص وتيرة الزيادة السكانية بشكل ملموس، واليوم أصبح معدل الأولاد في الأسرة في تونس اثنان وأقل من ذلك في ايران.

هذا المقال يبحث سياسة تنظيم الأسرة في تونس وايران، منذ منصف سنوات الستين حتى العقد الأول من القرن الواحد وعشرين. المقال يتطرق إلى أوجه التشابه والاختلاف في تطبيق هذه السياسة بين الدولتين.

الفرضية الرئيسية في هذا المقال أنّه لا يوجد اختلاف حقيقي في تطبيق هذه السياسة بين الدولتين على الرغم من أن كل دولة منهما سوقت سياستها للجمهور بشكل يتناسب مع ايديولوجية الحزب الحاكم. حكومة تونس ركزت على تحسين ظروف المرأة كجزء من بلورة الهوية الوطنية الذاتية وكجزء من مرحلة التحديث، بينما في ايران، وخاصة بعد ثورة 1979، ركز القادة على منح شرعية دينية لسياسة تنظيم الأسرة. هكذا، الحاجة لمواجهة تحديات مماثلة دفع النظام التونسي "العلماني" والنظام الثوري "الاسلامي" في ايران الى تبني سياسة مشابهة.

ترجم الى العربية: شريف العطاونه